

أصدرت اليونسيف تقريرها "ما وراء الحدود: عن كيفية جعل الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين تعمل للأطفال المقتلعين" - وهو تقرير جديد يسلط الضوء على أفضل الممارسات لرعاية وحماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين. ويتضمن التقرير أمثلة عملية للحكومات وشركاء المجتمع المدني والمجتمعات المضيفة التي تعمل على دعم وإدماج الأطفال المشردين وأسرتهم.

وقال تيد شيبان، مدير برامج اليونسيف: "يمكن للقادة العالميين وصناع السياسات القادمين إلى بورتو فالارنا العمل معاً لجعل الهجرة آمنة للأطفال. وأضاف "إن تقريرنا الجديد يظهر أنه من الممكن حتى في الدول التي لا تتمتع بموارد كبيرة تنفيذ السياسات والخدمات والاستثمارات التي تدعم بشكل فعال الأطفال اللاجئين والمهاجرين في بلدانهم الأصلية وعند عبورهم الحدود وعند وصولهم إلى وجهاتهم".

والأطفال اللاجئون والمهاجرون معرضون بوجه خاص لكره الأجانب، وإساءة المعاملة، والاستغلال الجنسي، وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية. وذكر التقرير أنه من الضروري وضع سياسات لحمايتهم خلال رحلتهم.

ويقدم التقرير دراسات حالة ناجحة من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تنفيذ معايير الحماية الدنيا للأطفال اللاجئين في ألمانيا، ونظم حماية الطفل عبر الحدود في غرب أفريقيا، وإيجاد بدائل لاحتجاز الأطفال المهاجرين في زامبيا. ومن بين البلدان الأخرى التي وردت في التقرير الأردن وأفغانستان وأوغندا وإيطاليا وجنوب السودان وفيتنام ولبنان والولايات المتحدة. ويمكن استنساخ هذه المبادرات في سياقات مختلفة للاستفادة منها في الإجراءات التي تركز على الطفل وتغييرات السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية التي سيتم الاتفاق عليها في إطار الاتفاق.

ويعرض التقرير أيضاً جدول أعمال اليونسيف المكون من ست نقاط كأساس لسياسات حماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين وضمان رفاههم:

1. حماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين، وخصوصاً الأطفال غير المصحوبين بذويهم، من الاستغلال والعنف؛
2. إنهاء احتجاز الأطفال الذين يسعون للحصول على اللجوء أو الهجرة، وذلك بإدخال مجموعة من البدائل العملية؛
3. ابقاء الأسر معاً كأفضل طريقة لحماية الأطفال ومنح وضع قانوني للأطفال.
4. ابقاء جميع الأطفال اللاجئين والمهاجرين يتعلمون ومنحهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات ذات الجودة؛
5. الضغط لاتخاذ إجراءات إزاء الأسباب الكامنة وراء التحركات واسعة النطاق للاجئين والمهاجرين؛
6. تعزيز التدابير الرامية لمكافحة كراهية الأجانب والتمييز والتهميش في بلدان العبور وبلدان المقصد.